

الجهود الوطنية للقضاء على الفقر
بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على الفقر
17 أكتوبر 2023

1- يحتفل العالم سنوياً باليوم الدولي للقضاء على الفقر في السابع عشر من أكتوبر، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 196/47 الصادر في يناير 1992. ويُعد إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان بحلول عام 2030، الهدف رقم واحد من أهداف التنمية المستدامة. والفقر له أبعاد عديدة، وتشمل أسبابه البطالة، والإقصاء الاجتماعي، والضعف الشديد لفئات بعينها من السكان إزاء الكوارث، والأمراض وغيرها من الظواهر التي تحول دون أن يكونوا منتجين. ويعاني الأشخاص الذين يعيشون في فقر من عديد من أشكال الحرمان المترابطة مثل ظروف العمل الخطيرة، وغياب الإسكان المأمون، وغياب الطعام المغذي.

2- وقد قطعت الدولة المصرية أشواطاً بعيدة في القضاء على الفقر، وتمكين الفقراء من الحياة الكريمة، حيث تبنت حزمة من السياسات الاجتماعية الشاملة لدعم وحماية الفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية، ليس فقط من خلال وضع برامج للمساعدات والدعم النقدي، ولكن أيضاً عبر وضع حوافز وآليات وبرامج تنهض بالفئات الضعيفة وتدمجهم في عملية التنمية، إلى جانب التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات رئاسية لرفع مستوى المعيشة في القرى المصرية لتتصافر كل هذه الجهود، وتتحول إلى منظومة شاملة ومتطورة، وفق استراتيجيات اقتصادية واجتماعية، وأهداف إصلاحية مستدامة تعالج الثغرات التي كان يعاني منها المجتمع المصري بشكل جذري، وبما يضمن حياة كريمة لجميع المواطنين، ويرسخ مبادئ العدالة والإندماج الاجتماعي. وبهذه المناسبة أعدت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان هذا التقرير لاستعراض الجهود الوطنية في القضاء على الفقر.

أولاً: الإطار الدستوري والقانوني لمكافحة الفقر:

3- يضمن الدستور عددًا من الحقوق التي من شأنها القضاء على الفقر وأسبابه، منها حق كل مواطن لا يشمل نظام التأمين الاجتماعي في الحق في الضمان الاجتماعي الذي يكفل مستوى معيشي لائق في الحالات التي يكون فيها غير قادر على إعالة نفسه وأسرته مالياً، أو أثناء ظروف العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة. وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة. كما تلتزم الدولة بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنّة والنساء الأشد احتياجاً. تلتزم الدولة أيضاً بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كل الأمراض. كما يحدد الدستور أهداف النظام الاقتصادي المتمثلة في تحقيق الرخاء في

البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. ويكفل الدستور أيضا للمواطنين الحق في المسكن الملائم والآمن والصحي، وحق كل مواطن في غذاء صحي وكاف، وماء نظيف، والتزام الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة.

4- وعلى المستوى التشريعي، يعطى قانون الضمان الاجتماعي رقم 137 لسنة 2010، للأفراد والأسر الفقيرة الحق في الحصول على مساعدات الضمان الاجتماعي، بناء على البحث الاجتماعي الميداني المعتمد على عدد من المؤشرات. وشهد هذا القانون تعديلاً بموجب القانون رقم 15 لسنة 2015، يجيز استحداث برامج تستهدف فئات غير مشمولة بمساعدات الضمان الاجتماعي الشهرية الواردة بهذا القانون، ويصدر بتحديد ضوابط وقيمة الحد الأدنى والحد الأقصى لهذه البرامج قرار من رئيس مجلس الوزراء.

ثانياً: الخطط والبرامج التي تستهدف القضاء على الفقر:

5- تتميز التجربة التنموية المصرية بالتوازن والشمول، من خلال التركيز على أنشطة الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية أو الأقل دخلاً، واستهداف المناطق المحرومة والمهمشة، والتوسع في برامج الإسكان الاجتماعي إلى جانب إقامة المشروعات القومية الكبرى، وتدعيم البنية التحتية التي تستند عليها جميع الأنشطة التنموية والاجتماعية. وشكلت استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 وأهداف التنمية المستدامة المحور الرئيسي لهذه التجربة بهدف بناء الإنسان بمفهومه الشامل. واستهدفت السياسات الحكومية الفئات الفقيرة ببرامج الحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية، وزيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة والإسكان الاجتماعي وزيادة مخصصات الأجور، وتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات الحكومية.

6- وأسفرت جهود الدولة عن ارتفاع معدلات النمو، ورفع مستويات التشغيل وخفض مستويات البطالة مما أدى لخفض مستويات الفقر. وتراجعت معدلات الفقر لأول مرة منذ 20 عاماً بنسبة 29.7%. كما وفرت المشروعات القومية الكبرى في مجالات التنمية العمرانية والإسكان والمرافق والبنية التحتية نحو خمسة ملايين فرصة عمل، وزاد حجم التعليم الجامعي وما قبل الجامعي.

7- ويرصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تطور مستوى الدخل والإنفاق للأفراد والأسر بشكل منتظم، ويوفر المسوح الإحصائية وقواعد البيانات الشاملة والمتخصصة من خلال تقريره السنوي عن بحث الدخل والإنفاق. وتوفر بيانات جهاز الإحصاء بيانات تساعد الدولة على الاستهداف الجغرافي للفجوات التنموية لمواجهة الفقر بمفهومه الواسع ومتعدد الأبعاد، في المناطق الحضرية والريفية، ويرصد بحث الدخل والإنفاق متوسط وأنماط الإنفاق الاستهلاكي للأسرة والفرد طبقاً للخصائص الاجتماعية والديموجرافية، وإنشاء قواعد معلومات لقياس الفقر. وفي هذا السياق طورت وزارة التضامن الاجتماعي

قاعدة بيانات تشمل 9.2 مليون أسرة بإجمالي 33.1 مليون موطن، تسهم هذه القاعدة في وضع رؤية شاملة للتعامل مع الفئات الأولى بالرعاية في المجتمعات المحلية.

ثالثاً: أبرز الجهود الوطنية للقضاء على أسباب الفقر:

8- مبادرة حياة كريمة:

أطلق السيد الرئيس المرحلة التمهيدية للمبادرة الرئاسية "حياة كريمة" في يناير 2019، ثم وجه سيادته لاحقاً بتحويلها من مبادرة تستهدف القرى الأكثر فقراً إلى برنامج شامل يستهدف كامل الريف المصري. وانهقد المؤتمر الأول للمشروع القومي "حياة كريمة" في يوليو 2021. وتستهدف المبادرة في شكلها الحالي تحقيق اللامركزية في عملية التنمية من خلال التدخلات الموجّهة المباشرة. وعلى المستوى المحلي، تشمل هذه المجموعة مشاريع البنية التحتية في مجالات الإسكان والمياه والصرف الصحي وشبكات النقل والخدمات البيئية وإدارة النفايات. وبالإضافة إلى ذلك، تم التركيز بشكل خاص على الاستثمار في رأس المال البشري بما في ذلك توفير برامج التدريب وبناء القدرات بهدف تعزيز قابلية توظيف المستفيدين.

9- شبكة الضمان الاجتماعي: برنامج تكافل وكرامة:

أعدت مصر تصميم شبكة الأمان الاجتماعي الخاصة بها لتلبية احتياجات الأسر الأكثر ضعفاً ومنها برنامج "تكافل وكرامة". يتضمن البرنامج مكون تحويل نقدي مشروط يوفر تحويلات شهرية للأسر، بشرط التزامهم المستمر بإبقاء أطفالهم في التعليم والحفاظ على وصولهم المنتظم إلى الحد الأدنى من الرعاية الصحية. يستهدف المكون الثاني من البرنامج كبار السن والمعاقين من خلال مخطط التحويل غير المشروط. علاوة على ذلك، تعتمد الحكومة المصرية، من خلال برنامج تدريب وظيفي بعنوان "فرصة"، على البيانات المكثفة التي تم جمعها عن المستفيدين من قبل "تكافل وكرامة" لإجراء مجموعة متنوعة من برامج التمكين الاقتصادي، بما في ذلك التدريب الوظيفي لتقليل اعتماد المستفيدين على التحويلات الحكومية.

رابعاً: حزم الحماية الاجتماعية لمواجهة الأزمات:

خصصت الدولة مجموعة من الحزم الاجتماعية لتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين على خلفية تفشي وباء كوفيد-19، فضلاً عن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وذلك لمواجهة ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة، على النحو التالي:

- الحزمة الأولى (مارس 2021) بمبلغ 100 مليار جنيه لمساندة القطاعات المتأثرة من جائحة كورونا.

- الحزمة الثانية (أبريل 2022) بمبلغ 78 مليار جنيه بداية الأزمة الروسية الأوكرانية.

- الحزمة الثالثة (نوفمبر 2022) بمبلغ 67.5 مليار جنيه بسبب ارتفاع الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة.

- الحزمة الرابعة (أبريل 2023) بمبلغ 150 مليار جنيه لاستيعاب الزيادة في تالأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة.

- الحزمة الخامسة (سبتمبر 2023) بمبلغ 60 مليار جنيه لاستيعاب الزيادة في الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة.

خامسا: نماذج من مشاريع وبرامج الحد من الفقر:

10- مشروع الحد من الفقر: تنفذ المؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي مشروع الحد من الفقر، بمحافظة أسيوط، وسوهاج، وقنا، وذلك في إطار استراتيجية الوزارة لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد للمجتمعات المحلية بمحافظة الوجه القبلي وتنميته، مع استهداف المناطق الأشد فقراً لتحسين سبل الحماية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية للنساء في صعيد مصر، واللاتي تصدرن فئات المستفيدين من تلك المشروعات. ومنذ إطلاق المشروع وحتى مارس 2023، تم رصد تمويل إجمالي 940 مليون جنيه تقريباً، لاستخدامها كقروض دارة متناهية الصغر لأكثر من 270 ألف مستفيد من الفئات الراغبة في الالتحاق بسوق العمل بالمحافظات الثلاث. وتنوعت المشروعات التي تم تمويلها من حيث نوع النشاط وطبيعة المنطقة ومهارات المستفيدين، بما يشمل 157,472 مشروع زراعي وحيواني، و76,995 مشروع تجاري، و9,872 مشروع خدمي، و26,880 مشروع حرفي. وحصلت المرأة على النصيب الأكبر من تلك المشروعات بنسبة 48% من إجمالي المستفيدين.

11- وفي سياق تنفيذ المشروع تم رفع الحد الأقصى للتمويل ليوالكب المتغيرات الاقتصادية ليصبح 15 ألف جنيه (مقارنة بـ 7000 جنيه سابقاً)، ويتم سداد قيمة القرض والمصرفات الإدارية على أقساط شهرية تصل إلى 24 شهراً.

12- ويهدف مشروع الحد من الفقر إلى توفير فرص عمل تساهم في التخفيف من نسبة الفقر وتحقيق التمكين الاقتصادي وتحسين جودة الحياة لكثير من الأسر بالمحافظات المستهدفة. ويعد المشروع من أنجح المشروعات التنموية التي تحقق معدلات تدوير أسرع مقارنة بالبرامج الأخرى التي تعتمد على الاقتراض الخارجي، إضافة إلى الحرص على إجراء عمليات الدراسة وتقييم المخاطر، والمتابعة والدعم الفني، واستغلال الفرص الاستثمارية بمناطق تنفيذ المشروع، وتنمية رأس مال المشروع بشكل مستمر.

13- برنامج فرصة: يستهدف البرنامج توسعة شبكات الحماية الاجتماعية لدعم الفئات الأكثر احتياجاً وغير القادرة على العمل بتوفير الوظائف اللائقة والمناسبة. ويكمل هذا البرنامج برامج التحويلات النقدية المشروطة، فضلاً عن برامج المساعدة الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية الأخرى، بهدف إحداث زيادة

ملحوظة في دخل الأسر المستهدفة من خلال التمكين الاقتصادي بدلاً من الاعتماد على المساعدات الاجتماعية.

14- برنامج مستورة: يستهدف البرنامج توفير مظلة حمائية للمرأة المعيلة وتوفير فرص عمل للفئات الأكثر احتياجاً من خلال إنشاء مشروعات صغيرة لمساندة المرأة وتحويلها من متلقية للدعم إلى منتجة. ويعمل البرنامج على إتاحة قرض في شكل أدوات إنتاج تتراوح قيمته بين 4 آلاف و20 ألف جنيه. ويستهدف البرنامج، الذي تم إطلاقه اعتباراً من منتصف شهر نوفمبر 2017، المرأة التي لديها معاش ضمانى أو معاش تكافل وكرامة أو مستحقة للنفقة أو مسجلة في معاش تكافل وكرامة ولم تحصل عليه لعدم استيفائها لشروطه، أو المرأة القادرة على العمل وليس لها مصدر دخل ثابت أو ذات الدخل البسيط، إضافة إلى أبناء المرأة مستحقة الدعم.

سادسا: الضمان الاجتماعي والتمكين الاقتصادي:

15- إعمالاً للحق في سكن لائق، تم تأثيث وتجهيز (24.763) ألف وحدة سكنية لصالح الأسر التي نُقلت من المناطق العشوائية أو غير الآمنة إلى مناطق مستحدثة بتكلفة بلغت 760.1 مليون جنيه، ومستهدف تجهيز وتأثيث آلاف من الوحدات السكنية الأخرى بتكلفة تقديرية 984.3 مليون جنيه.

16- تم توفير دعم نقدي لإجمالي 5.2 مليون أسرة فقيرة بما يشمل 20 مليون فرد تقريباً بإجمالي تكلفة 106.616 مليار جنيه.

17- تم تقديم مساعدات نقدية وعينية لإجمالي عدد 3 ملايين مستفيد بإجمالي تكلفة بلغت 56.66 مليار جنيه. بلغ إجمالي عدد المستفيدين من الخدمات في المرحلة الأولى من برنامج "حياة كريمة" لتنمية الريف المصري بإجمالي 186525 أسرة بما يشمل مليون مواطن تقريباً.

18- بلغ عدد المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر 614673 مستفيد بإجمالي رأس مال 3.2 مليار جنيه مصري.

سابعاً: أبرز المؤشرات العامة للقضاء على الفقر:

19- تظهر المؤشرات العامة الزيادة المستمرة في الإنفاق العام، وزيادة عدد المستفيدين على النحو التالي:

- تراجع نسبة الفقر في مصر من 32.5% عام 2018/2017 إلى 29.7% في عام 2020/2019.

- انخفاض الفقر المدقع في إجمالي الجمهورية بنسبة 1.7% لتصل إلى 4.5% في عام 2020/2019 بعد أن كانت 6.2% في عام 2018/2017.

- زيادة إجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من 228.6 مليار جنيه في العام المالي 2014/2013 إلى 529.7 مليار جنيه في العام المالي 2024/2023 بنسبة زيادة 131.7%.
- ارتفعت تكلفة دعم السلع التموينية من 35.5 مليار جنيه عام 2014/2013 إلى 127.7 مليار جنيه في عام 2024/2023 بنسبة زيادة 259.7%.
- زادت المبالغ المنصرفة لبرنامج تكافل وكرامة إلى 19.4 مليار جنيه خلال 2022/2021 بعد أن كانت عام 2017/2016 6.2 مليار جنيه، بنسبة زيادة بلغت 212.9%.
- وصول عدد الأسر المستفيدة من برامج الدعم النقدي "برنامج تكافل وكرامة" 5.2 مليون أسرة في 2022، بعد أن كانت 1.7 مليون أسرة في 2014، بنسبة 205.9%.
- وصول عدد المستفيدين من المعاشات إلى 11 مليون مستفيد خلال 2023/2022، بعد أن كانت 8.7 مليون مستفيد خلال 2014/2013، بنسبة 27.6%. كما ارتفعت قيمة المعاشات بوصولها 340 مليار جنيه خلال 2023/2022 بعد ان كانت 86.5 مليار جنيه خلال 2014/2013 بنسبة 293.1%.